التفاضل والمساواة بين الناس

بقلم جناب نقولا افندي حداد الصيدلي القانوني

التفاضل بازاء القانون

(تابع لما قبله)

هذا من حيث التفاضل بين طبقات الامة الواحدة اما من حيث التفاضل بين الامم المختلفة المتواطنة فيتراءى انه عسف ولكنه في بعض الاحوال واجب لحفظ الامن والراحة العمومية . لما كان البويرحاكمي الترنسفال كانوا يعاملون الاهالي السود معاملة السيد للعبد كما تقدم ذكره فكان هؤلاء يهابونهم جداً حتى انه اذا راى الاسود بويرياً على بعد وقف له اجلالاً وبقي واقفاً حتى يتوارى . ولما تسيطر الانكليز هناك خففوا من غلواء تلك المعاملة لظنهم انهم يكتسبون ولاء السود بعد ذلك الهوان الذي ذاقوه تحت سلطة البوير فكانت النتيجة عكس ما انتظروه لان السود متمردون الان ولا يجسر احد البيض ان يلتقي بهم خارج البلد

والانكليز يعتمدون هذا التمييز لانفسهم في سائر مستعمراتهم كما في مصر وغيرها بغية الارهاب لكي يستطيعوا التغلب . فلو ساووا بينهم وبين الاهالي لدى القضاء لما هاب هؤلاء القضاء في مكايدهم ومشاجراتهم كما يهاب اولئك لان في صدورهم حزازات لما هو معلوم من العداء الطبيعي بين الدخيل القوي والوطني الضعيف . ولا يتسنى التساوي بين الفريقين الا متى اصطلحا بان يقتنع الاهالي ان الدخلاء اقوياء يتعذر طردهم وانهم راسخون في البلاد لا يتزعزعون فيستسلمون لحكم القدر ويرضون بما قسم به القضاء المنزل ويصالحون نزلاءهم الاقوياء . اما ان النزلاء يطلبون المصالحة فعبث لان القوي لا يطلبها اولاً لانه لا يأمن خداع خصمه ولئلا يحسب الخصم طلبها مبعوثاً عن ضعف من الطالب

ولا ريب ان يسال القارىء هل من العدل ان تسطو امة على بلاد امة اخرى ثم تحكمها بالشدة والعنف والقساوة لكي تؤيد سلطتها ؟ ـ اقول اذا كانت طبيعة العمران تقضي ان تستعمر امة راقية بلاد امة خامدة كسولة ولم يكن بد من الشدة في الحكم لاجل التمكن من الاستعمار فالشدة جائزة

مثال ذلك كان السودان نحو عشرين عاماً تحت سلطة التعايشي فلم يعمر بل كان مقفلاً في وجه المستعمرين من تجار وصناع و زراع . ولو بقي تحت حكم ذرية التعايشي عهداً طويلاً لبقي على حاله و بقي العالم محروماً غلاله وبقي جانب من الناس محروماً الاسترزاق منه . فتحه الانكليز « بقوة مصر » وتسلطوا عليه فاذا شاؤوا ان يساووا بين انفسهم وبين السود و يعاملوهم بكل شيء معاملتهم لانفسهم لما امنوا جانبهم لحظة ولذلك اضطروا ان يعاملوهم بالعنف والشدة لكي يستطيعوا ان يؤيدوا نفوذهم وسلطتهم و يصلحوا البلاد كما يبتغون لينتفعوا منهم هم وغيرهم . ففي مثل هذه الحال يعد تمييز الانكليزي وسؤدده على السوداني عدلاً بالنظر الى مصلحة العمران والاجتماع الانساني

بقي سؤال آخر وهو هل يُعدُّ عدلاً ومفيداً ان يتميز نبلاء البلاد على عامتها ؟ ـ يغلب ان يكون منشأ التساوي او التفاضل لدى القانون الاداب والاخلاق فكلما تقارب الافراد في ادابهم وتشابهوا في اخلاقهم ومبادئهم يجب ان يقل تفاضلهم وان تفاوتوا في قواهم العقلية والمالية وفي المعرفة . وكلما تباينوا في ادابهم وجب ان يتفاضلوا للاعتبارات التي مرَّ شرحها

واذا تساوى امام القضاء نبلاء البلاد الراقون مع عامتها المنحطون كان اولئك عرضة للهوان وعزَّ استواء الحكم في البلاد

٣

التفاضل لدى الدستور

تفاضل الناس امام دستور البلاد اي نظاماتها الاساسية اكثر منه امام القضاء واقل منه في الامور الاجتماعية . ففي كل بلاد ديموقراطية الحكم اي ذات حكومة نيابية تجد ان لكبراء البلاد النفوذ الاول واليد الطولى في ادارة الاحكام

ففي انكلترا لمجلس اللوردات امتيازات جوهرية ليست لمجلس العموم النائب عن عامة الشعب . وفي فرنسا لمجلس الشيوخ « السناتو » الخاص بكبراء البلاد من اغنياء ووجهاء امتيازات ليست لمجلس النواب النائب عن العامة . ولهذا ترى ان حكومة فرنسا ليست جمهورية بحتة اي ان حق الحكم الذاتي (١) فيها ليس موزعاً على افراد الشعب بالتساوي بل ان معظمه في جانب الاعيان فهي حكومة ارستوقراطية اكثر منها جمهورية . حتى ان

(١) اي حكم الامة نفسها بنفسها

حكومة الولايات المتحدة التي يقضي دستورها بان يتساوى افراد شعبهم بحق الحكم الذاتي لا تخلو من روح الارستوقراطية لما للوجهاء والاغنياء فيها من النفوذ الكبير في الانتخابات وان كان هذا النفوذ غير قانوني بيد انه فعال . والذي اراه انه مهما اجتهد الناس في هدم الحكم الارستوقراطي بتأييد الحكم الجمهوري فيستحيل عليهم ان يمحوا اثره تماماً والى الآن لم نرَ حكومة جمهورية قد استوى افراد شعبها في النفوذ فيها على اختلاف طبقاتهم . وهذا يدلك على ان تفاوت الناس في قواهم العقلية والادبية والمالية لا بد ان يظهر في الهيئة الحاكمة ايضاً كما ظهر في الهيئة الاجتماعية مهما اجتهد عامة الشعب في نبذ امتيازات الخاصة لانهم اذا نجحوا في محوها من نصوص الدستور فلا يستطيعون محوها من دائرة النفوذ الفعلي. فاغنياء الولايات المتحدة مثلاً لا يمتازون على الفقراء امام الدستور ولكنهم يقدرون ان يميزوا انفسهم عليهم في ادارة الحكم الفعلية وذلك بان يرشوا بعض العامة لكي يرجحوا صوتهم في انتخاب الاشخاص الذين يبتغون ان ينيبوهم عنهم لكي ينفذوا مآربهم

ولما كان متعذراً ان تنتفي امتيازات الخاصة من الدستور ومستحيلاً ان ينتفي نفوذهم من الحكم فلا بد ان تكون الحكومة متحيزة الى جانبهم في الادارة والقضاء معاً فتراها تتساهل معهم وتتسامح لهم في جميع المشروعات المالية ونحوها مما يستاثرون بفوائده وتراعي مصلحتهم في التنظيم والعناية الصحية الى غير ذلك من الشؤون العمومية التي تتولى الحكومة ادارتها. حتى ان التشريع نفسه الذي هو اساس الملك لا ينجو من نفوذهم البتة . فاذا انعمت النظر في القانون الفرنساوي الذي هو مصدر اكثر قوانين اوروبا وتركيا ومصر وجدت انه يراعي مصلحة الخاصة اكثر من مصلحة العامة. خذ مثالاً لذلك من قانون العقوبات فانه في كثير من الاحوال يجعل عقاب سرقة غرش واحد اضعاف العقاب على قتل نفس اي انه يعاقب المتشرّد الجائع اذا سرق رغيفاً بحبس ثلاث سنين لان السرقة جنحة ولان المتشرد ذو سوابق ويعاقب الوجيه اذا قتل نفساً عن غير عمد بنصف سنة لان القتل عن غير عمد يعد جنحة كسرقة الرغيف ولان الوجيه لا سابقة له . ثم يعفيه من تنفيذ العقاب بحسب قانون برانجه . وكيفما قلبت قانون العقوبات وجدت انه احرص على الاموال منه على الارواح لماذا ؟ — لان الاموال في ايدي الخاصة وهم لا يقدرون ان يصونوها الاّ اذا كان القانون عنيفاً . واما ارواحهم فمصونة في قصورهم وفي مدنهم ومجتمعاتهم ومحفوفة بخدمهم وصنائعهم الذين يحرسونهم فلا يخافون عليها . المال اهم شيء عندهم واكثر عرضة للضياع من الارواح فشدّدوا النكير في الشريعة على من يمد اليه يده خلسة. وهناك امور كثيرة في القانون

تدلك على ان المشترع راعي مصلحة زملائه الكبراء الاغنياء الذين كانت لهم اليد الطولى في انتخابه لوظيفة التشريع واغفل مصلحة العامة ذوي النفوذ الضعيف

ولا جرم ان هذا التفاضل بين افراد الشعب في النفوذ والتأثير على القوة الحاكمة يؤدي لا محالة الى غبن الكبراء للصغراء وظلم الاقوياء للضعفاء كما مرّ الالماع اليه . وكلما فتحت المعرفة بصائر العامة ادركوا هذا الغبن وسخطوا على الخاصة وقاموا يحاولون الغاء نفوذهم بالطرق والصيغ المختلفة وشرطرقهم الفوضوية . ومهما جاهدوا يستحيل عليهم ابطال نفوذ الاغنياء والوجهاء لانهم اقوى منهم . ولكن لنفرض انهم استطاعوا ان يجعلوا النفوذ في الحكم موزّعًا بالتساوي على افراد الشعب فماذا تكون النتيجة ؟ — لا ريب ان يكون حينئذٍ للعامة الصوت الاقوى في الحكومة لانهم اكثر عددًا وبالتالي يضطر رجال الحكم ان ينفذوا مآربهم ومن ثم تكون اموال الاغنياء تحت خطر لانها مطمع لشهوة الفقراء ويكون شر سؤدد العامة اشد من شر سؤدد الخاصة

وبناءً على ذلك ارى ان التفاضل الدستوري الواقع الآن في جميع الحكومات الديموقراطية انما هو طبيعي وان كان فيه غبنٌ للعامة وبالتالي افضل لانه اسلم عاقبة ولانه كلما ترقت افكار العامة امكنهم ان يقللوا هذا الغبن برفع عقيرتهم واعتصابهم ضده كما يجري الآن في كل بلاد حية

على اني مع ذلك ارى لهذا التفاضل الدستوري فائدة خاصة في بعض الاحوال . ارى منه فائدة للحكومة نفسها كما في انكلترا مثلاً فاني اعتقد ان وجود مجلس اللوردات معما فيه من الامتيازات هو سبب رسوخ الدولة الانكليزية . ذلك لان الاعيان مستوفو الجاه فضلاً عن الغنى فلا يهمهم الا بقاء جاههم العظيم . ولما كان هذا الجاه مستمدًا من صولة الدولة وبقاؤه مترتبًا على بقائها فيصوبون كل همهم الى حفظ كيانها في مجدها وعزها ولا يفرطون بها بمال ولا بثمين . اي انه يستحيل ان يتساهل اللورد الانكليزي من ذوي النفوذ في الدولة باي حق من حقوق دولته ولو اغري بقناطير الذهب لان المال مهما وفر بين يديه لا يعوض له الجاه الذي يخسره بسقوط دولته . والجاه اهم من المال . فكان مجلس اللوردات في انكلترا حصن الدولة ومجلس العموم حصن الامة . ومن ذلك ترى ان مبدأ التفاضل سبب عزّ الدولة الانكليزية ومجدها

التفاضل في الامور الاقتصادية

بقي البحث في موضوع التفاضل في التموّل وهو بحث اقتصادي عظيم الاهمية ويشغل افكار العالم المتمدن الآن وعليه سافرد له مقالة ضافية ان شاء الله